وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وامكانية التنوع الاقتصادي

بحث مقدم من قبل الطلاب

محمود جواد كاظم

مرتضى كاظم عداي

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

اشراف

د. احمد رعد

١٤٤٥ هـ

٢٠٢٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى

شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ

صدق الله العظيم

سورة التوبة : الاية ١٠٩

الاهداء

الى من أفنوا اجمل سنين العمر ليوفروا لي الرعاية والاهتمام

(والدي ووالدتي)

الى من شاركني هموم الحياة (افراحها واحزانها)

الى الشموع التي تحترق لتنير لنا الدرب

اساتذتي الكرام في تقديم يد العون والمقترحات البناءة

الى الصرخة المدوية في سماء الصمت الذليل (شهداء العراق الابرار

((وصولي الى هذه المرتبة بفضلكم جميعا))

شكرا لكم

الشكر والعرفان

بدايةً . . . . . .

نحمد الله ونشكره لما له من المنة والفضل . . . . . .

وبعد الحمد نتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ الفاضل

(د . احمد رعد) التدريسي في جامعة بابل / قسم الاقتصاد

على بحثي هذا والشكر موصول الى جميع اساتذتي الاجلاء

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاية	ب
الاهداء	جـ
الشكر والعرفان	حـ
المقدمة	١
اهمية البحث	٢
مشكلة البحث	٢
فرضيات البحث	٢
اهداف البحث	٢
الحدود الدراسية	٣
المبحث الاول **الهيمنة الريعية في الاقتصاد العراقي**	
المطلب الاول : واقع الاقتصاد الريعي	٥ـ٧
المطلب الثاني : الهيمنة المركبة للدول الريعية الشمولية	٧ـ١٢
المبحث الثاني **الاطار النظري للتنوع الاقتصادي**	
المطلب الاول : مفهوم التنوع الاقتصادي	١٢ـ١٣
المطلب الثاني : اهمية التنوع الاقتصادي	١٤ـ٢٢
المبحث الثالث **اثر العوائد النفطية على التنوع الاقتصادي**	
المطلب الاول : تطور ونمو ايرادات النفط الخام العراقي المدر	٢٣ـ٢٦
المطلب الثاني : العوائد المالية النفطة	٢٦ـ٣١
الخاتمة	٣٢
الاستنتاجات	٣٢
التوصيات	٣٣
المصادر	٣٤ ـ ٣٧

المقدمة :

مع "صعود" دول النفط العربية في أعقاب الارتفاع الكبير والمفاجيء في أسعار النفط التي جاءت على إثر اندلاع حرب رمضان عام ١٩٧٣ ،بدأ ظهور الاهتمام بفكرة الريع في الدراسات الاقتصادية. غير أن الاهتمام بهذه الفكرة في الدراسات السياسية على وجه الخصوص كان أقل لدرجة يمكن معها القول أن الربط بين متغير الدولة الريعية أو الاقتصاد الريعي و متغير الديمقراطية لم يدرس بشكل معمق إذ بقي الربط في إطار التلميح بحيث يشار إليه في سياق العديد من الدراسات الاقتصادية والسياسية .وتطرح قضية الدولة الريعية مسألة "النخبة" الحاكمة فيها، وهي نخبة لا يمكن النظر إليها بوصفها رافعة اجتماعية للديمقراطية. هذا الأمر يطرح اشكالية تتعلق بمدى قدرة هذا الشكل من الدول وهذا النوع من "النخبة" الحاكمة في بناء الديمقراطية وبخاصة أن ما يحرك هذه النخبة ويشكل سلوكها السياسي هو الرغبة الجامحة للإمساك والسيطرة والاستحواذ على الريع بما يضمن إدامة آليات إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة والنفوذ وبهذا المعنى فإن الدولة الريعية وكما تشير التجربة الملموسة أنما تلد الاستبداد والتسلط بسبب طبيعة بنيتها والقوى التي تستند إليها ففي مثل هذا النمط من التشكيل الاجتماعي يقوم مالك الثروة بحماية نفسه وعشيرته و أسرته والقاعدة الاجتماعية التي يستند إليها وتشير التجربة التاريخية أنه وخلال العقود القليلة الماضية لم تشهد البلدان العربية انتقالا مكتملا من حالة الاستبداد المهيمنة إلى الديمقراطية كما جرى في مناطق أخرى من العالم.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته، باعتبار التنويع الاقتصادي بين الهيمنة الريعية وامكانياته من الموضوعات المهمة التي تحتل مكانة كبيرة في اقتصادات الدول الريعية، والذي أكدت عليه مجموعة كبيرة من الدراسات الاقتصادية باعتباره للخروج من الاحادية الاقتصادية وطريقة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والوقوف أمام الصدمات طريقا الخارجية والداخلية ومنعها من تعطيل عملية التنمية الاقتصادية المستدامة.

مشكلة الدراسة :

تحاول الدراسة معرفة دور القطاعات الاقتصادية الرئيسة للهيمنة الريعية وامكانياتها في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق ومدى اتباعها سياسة التنويع الاقتصادي.

فرضيات البحث

ستظل عوائد تصدير النفط الممول الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية للهيمنة الريعية التي لا مفر من القيام بها إذا ما أردنا اللحاق بركب الأمم المتقدمة ويمكن لقطاع النفط في حال أعيد تأهيله وفق المعايير الدولية الحديثة أن يساعد في الإسراع بعملية التنمية المطلوبة وستتضاءل أهمية العوائد النفطية مع إعادة تأهيل وتطوير القاعدة الإنتاجية في البلد صناعياً وزراعياً .

اهداف البحث :

الهدف من خلال هذا البحث تحقيق عدة أهداف من بينها :

١- تحديد أهم إشكاليات والتحديات التي تعيق تطور وتنمية الاقتصاد العراقي وفق رؤية ريعية واقعية وعملية متجردة .

٢- تقديم رؤية مستقبلية وتشخيص مواطن الضعف في السياسات المتبعة والأداء الاقتصادي للدولة الهيمنة الريعية من اجل تجاوز التركات المتراكمة واصلاح مظاهر الخلل بما يخدم أهداف المرحلة الراهنة وأولوياتها الانمائية وتحقيق الاصلاحات الهيكلية المطلوبة.

حدود الدراسة :

سوف يتم تطبيق نموذج قياسي لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تتمثل بقيم الناتج المحلي الاجمالي من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد العراقي (قطاع الزراعة، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع السياحة، قطاع النفط، وقطاع أنواع أخرى من التعدين كمتغيرات مستقلة) وعلاقتها بالناتج المحلي الاجمالي في العراق كمتغير تابع خلال المدة المشمولة بالدراسة (٢٠٠٦-٢٠٢٢) وذلك بالاعتماد على بيانات خاصة بقيم الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة للقطاعات الاقتصادية المذكورة بالاسعار الجارية.

المبحث الاول

الهيمنة الريعية في الاقتصاد العراقي :

منذ منتصف السبعينات نظرت الدولة العراقية الى واردات النفط بوصفها ريعا خارجيا مكتسبا لم يتولد من العمليات الانتاجية للاقتصاد الوطني، وانما تحصل عليه عن طريق بيعها للنفط في الاسواق الخارجية وكأنه هبة خارجية مستمرة ومنتظمة، اذ لم يكن هناك أية صلة بين انتاج النفط كنشاط اقتصادي وبين قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى، ما عدا بعض الصناعات التحويلية، ولذلك فان الاقتصاد الوطني يعتمد كليا وبصورة مباشرة على النفط، وهو طريق الانفاق العام. فالبلد يعتمد على واردات الريع النفط بحوالي ٩٥% من الموازنة العامة الذي يبرز بوضوح الدور المركزي الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان، بعكس الدول التي تعتمد على الضرائب من القطاعات الانتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني.[١]

وبهذا تصبح واردات النفط في الدولة الريعية مستقلة نسبيا عن مصادر القوة والسلطة المتعارف عليها في الدول غير الريعية. وتقوم الدولة الريعية بدور استثنائي في آليات الانفاق العام الذي يشمل جميع اوجه الانفاق على العمل ومواد انتاج السلع والخدمات والاستهلاك العام والتعويضات العامة، وفي مقدمتها الانفاق على قطاع الاستيراد والتصدير وضخ مبالغ مالية كبيرة لتدويرها في الاقتصاد الوطني ليعطي الانطباع بالرفاه والازدهار الاقتصاديين من دون توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد عن طريق تطوير الصناعة والزراعة وتنوع مصادر الدخل والانتاج.[٢]

وهو ما يؤدي الى مزيد من تدخل الدولة في الاقتصاد، ومن ثم احتكار تمويل وإنشاء المشروعات الصناعية والتجارية، التي تزيد من مركزية الدولة وسيطرة الأسر الحاكمة على المؤسسات الاقتصادية، التي تقوم بدورها على الحفاظ على الوضع القائم وتوازنه عن طريق اعطاء أهمية استثنائية لأجهزة الرقابة والقمع السياسي وبذلك تتحول الى

١- المهندس، السباهي، مضر منعم و أشراف الخبير النفطي العكيلي، د. ثامر حميد، دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من منظمة Inter newws، ص٣.

٢- صندوق النقد الدولي/ابريل/٢٠١٣، العراق، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣، ص٥

دولة تسلطية شمولية تخترق النظام الاقتصادي الوطني وتلحقه بالدولة عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة من قبل الدولة على الحياة الاقتصادية والاستيلاء في الاخير على الفائض الاجتماعي وكذلك على فائض القيمة بدلا من الرأسماليين الافراد، وهو ما يسميه الاقتصاديون" برأسمالية الدولة" ، التي تتسلط على النظام الاقتصادي فتحتكر ملكية وسائل الانتاج مثلما تحتكر وسائل التنظيم السياسي والمنظمات الاجتماعية وتفرض أيديولوجية التسلط والخضوع فيه .[١]

المطلب الاول

واقع الاقتصاد الريعي :

يحدث خللا بين الدولة والمجتمع من خلال اعتماد الدولة على مصادر التمويل مما يضعف ارتباطها بالمجتمع، كمصدر قيمة، وبذلك يصبح العمل المنتج ثانويا بالنسبة لوظيفة الدولة الريعية. وكلما يضعف اعتماد الدولة على المجتمع، كلما تنخفض مكانة المواطن فيه ويصبح عبأ على الدولة التي تقوم بإطعامه ورشوته واخضاعه من أجل القبول بالأمر الواقع.[٢]

وقد اشتق مفهوم الدولة الريعية Rentier Staate من مفهوم الريع Rent الذي هو حصيلة تأجير الرأسمال والحصول على ريع مقابل ذلك. كما يطلق على الدولة الريعية تلك التي تعيش على واردات المصادر الطبيعية كالنفط الذي يلعب دورا بارزا في مداخيل الدولة التي تؤمن ميزانيتها بالاستناد على تصدير النفط. لقد حدث هذا التحول في العراق، الذي اكسب الدولة – السلطة قوة جديدة وبخاصة مع تأميم النفط عام ١٩٧٢ وكذلك الطفرة في اسعار النفط وزيادة الانتاج في سبعينيات القرن الماضي حيث وصل الانتاج اقصى معدل له عام ١٩٧٩ فبلغ ٣,٤ بليون برميل يوميا. وقد اخذت واردات النفط بالتزايد من ٥٧٥ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى ١٨٤٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ والى ٥٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٤. وبحلول عام ١٩٨٠

١ - الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة ، ٢٠١٣ – ٢٠٣٠، ص٨ السماك، د. محمد ازهر، زكريا، عبدالحميد، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل ، ١٩٨٠ ، مصدر سابق ، صص٢٤٣/ .٢٤٤

٢ - المهندس مضر منعم السباهي، واخرون ، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من قبل منظمة Inter newws مصدر سابق ، ص٣٣

وصلت الى ١٠٠ بليون دولار صرف منها حوالي ٦٠%على مشاريع التنمية وغيرها. وعندما دخل العراق في حرب مع إيران كان هناك احتياطي يقدر بحوالي ٣٩ مليار دولار. لقد تطور دخل الفرد العراقي في الستينيات من القرن الماضي الى حوالي ١٤٧٠ دولار، ووصل عام ١٩٨٠ الى أكثر من ٣٠٠٠ دولار وهو اعلى معدل في دخل الفرد العراقي. غير ان دخل الفرد اخذ بالانخفاض الحاد منذ بداية التسعينات حتى وصل عام ١٩٩٧ الى ٥٣٨ دولار فقط بسبب الحروب والحصار الاقتصادي الجائر وما سببه من ارتفاع الاسعار والتضخم النقدي وغير ذلك.[١] فمنذ عام ١٩٨٠ ودخول العراق في حرب مع إيران توقفت مشاريع توسيع الانتاج والتوزيع والتصفية وتصنيع الغاز وغيرها وهبطت معدلات انتاج النفط الى اقل من مليون برميل يوميا كما انخفضت معدلات التصدير الى حوالي ٦٠٠ ألف برميل يوميا. وقد استعادت الطاقة الانتاجية عافيتها ثانية قبيل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ووصلت طاقتها الى ٣,٢ مليون برميل يوميا. وبعد انفجار حرب الخليج الثانية واجتياح الكويت عام ١٩٩١ وتعرض المنشآت لضربات موجعة وصل التدمير فيها الى ٩٠% وأخذت صناعة النفط بالتدهور، اضافة الى تعرض البنية التحتية للتدمير والانهيار. ومنذ عام ١٩٩٧ بعد المباشرة ببرنامج النفط مقابل الغذاء ارتفع سقف الانتاج فوصل الى حوالي ٢,٨ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٤.غير ان سقوط النظام السابق على ايدي قوات الاحتلال انتج فوضى واعمال تخريب ونهب وعنف وإرهاب ابقى سقف الانتاج متدنياً.[٢]

ان تنامي دولة البعث الريعية وتحولها الى أكبر رب عمل أدى الى اتساع حجمها وأجهزتها الادارية والعسكرية والبيروقراطية وجعلها دولة شمولية قامت على اساس دعامتين اساسيتين هما نظام الحزب الواحد ونظام القرابة، وكان من خصائصها احتكار كامل للحياة السياسية والهيمنة الشاملة على انتاج وتوزيع الثروة والسيطرة التامة على الثقافة ووسائل الاعلام واحتكار المنظمات الاجتماعية والمهنية من نقابات عمالية

---

١ - المهندس مضر منعم السباهي ، واخرون، مصدر سابق ، ص٨.

٢ - الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة ، ٢٠١٣ – ٢٠٣٠، ص٨ السماك، د. محمد ازهر، زكريا، عبدالحميد، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل ، ١٩٨٠ ، ص٢٤٣/ ٢٤٤

واتحادات فلاحين ومنظمات طلابية وجمعيات نسائية واجتماعية وثقافية، غيرها وابتلاعها بالتدريج. وهكذا تم تمركز السلطات الثلاث في مجلس قيادة الثورة الذي مثل اندماج الدولة بالحزب والحزب بالعشيرة بتسلسل هرمي بيروقراطي اخضع جميع المنظمات الحزبية والعسكرية والادارية بيد شخص واحد هو الرئيس.

المطلب الثاني

الهيمنة المركبة للدولة الريعية الشمولية :

استقطبت الدولة الاعداد الكبيرة من موظفي الدولة الذين تزايدت اعدادهم الى ثلاثة اضعاف منذ بداية السبعينيات، كما تزايدت اعداد المنخرطين في المؤسسة العسكرية الى أكثر من ١٤ مرة. وهذا يعني تزايد القدرات الامنية للدولة كجهاز للضبط والسيطرة والقمع، في الوقت الذي ابتلعت فيه منظمات المجتمع المدني وفككت جميع اشكال التلاحم والتعاون والتنافس، مما ادى الى حدوث انقسامات وضمور في الطبقة الوسطى وظهور تمايزات طبقية واجتماعية جديدة ونمو شرائح هامشية جديدة من المقاولين وتجار الحروب. [١]

وإذا غاب حضور الدولة ككيان مؤسسي، فان الخضوع القسري للسلطة المستبدة بقي مستمرا رغم ضعف الدولة والتهديد المستمر لها، في مجتمع منقسم على ذاته الى هويات فرعية غير موحدة في إطار اجتماعي وطني منسجم، مما ولَد اشكالا من الصراعات الخفية والمكشوفة والانقسامات الاثنية والدينية والقبلية والطائفية بحيث أصبح الانتماء الجغرافي والطائفي والحزبي هو الطريق الوحيد للوصول الى السلطة والثروة والنفوذ، وهو ما شكل قطيعة بين الدولة والمجتمع. وقد تراجعت هيبة الدولة، مع تراجع خدمة المواطن الذي اسندها، ولكنها في ذات الوقت استقطبت العاطلين عن العمل والمهمشين والنازحين من الارياف الى اجهزة الدولة والخدمات العامة والخاصة.[٢]

١- الدليمي ، حيدر علي ، نبذة تاريخية عن نفط العراق ، الجزء الثالث ، موقع الحوار المتمدن ، العدد : ٢٠١١/ ٥ / ٤ ، ص٣٥٥

٢- اتحاد المصارف العربية ، العراق تغيير انفتاح وتطوير ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد الخاص ، حزيران ، يونيو ٢٠٠٤ ، ص ٢٠ .

كما تم توجيه الطامحين والانتهازيين من المرتزقة والمهمشين وغيرهم الى المؤسسات العسكرية واجهزة الشرطة والأمن، الذين وجدوا في الدولة المركزية القوية وحدها القدرة على تحقيق طموحاتهم.

ومن اجل تثبيت السلطة بيدها اعتمدت المؤسسة العسكرية على التلاحم العشائري الجهوي الذي اسند السلطة ودعمها.[١]

ولأول مرة في تاريخ العراق الحديث شهدت الدولة اندماج العصبية القبلية بالمؤسسة العسكرية والاقتصادية والسياسية، الذي قوى التلاحم العضوي بين العشيرة وأجهزة الدولة والحزب واكسب السلطة قوة استثنائية ساعدت على تمتين حكم الفرد وتمركز السلطة في يده، الذي استخدم العشيرة لضرب الحزب والحزب لضبط العشيرة، وهكذا تم تشكيل تحالف عشائري تحت قيادة عشائر البيجات (تكريت) وما حولها وامتد تأثيره وسيطرته على عشائر الوسط والجنوب وكسر شوكتها وجعلها وقودا لثلاث حروب طاحنة.

وبتشجيع من الدولة والحزب واستغلال الذهنية الابوية – الذكورية استعادت الاعراف والتقاليد والعصبيات القبلية، وبصورة خاصة القيم البدوية السلبية كالتغالب والغزو والتفاخر بالنسب وغيرها كما استعاد "قانون العشائر العراقية" الذي اصدرته سلطات الاحتلال الانكليزي عام ١٩١٨ بعض قوته، الذي يعطي شيوخ العشائر عددا من الامتيازات، من بينها حل المشاكل والمنازعات حسب العرف العشائري الذي منح له قوة الزامية وسرعان ما حلت الاعراف والتقاليد العشائرية محل القوانين المدنية، كالدية والفصل والثأر والحشم وغيرها.[٢]

ان هذا التحول النوعي في الثقافة والسلطة ساعد على ثنائية التسلط والخضوع ودفع بأعداد كبيرة من الجمهور الى الخضوع الطوعي للسلطة العسكرية والولاء المطلق لقيادتها من جهة، وانتهاز الفرص السانحة للدخول في أية ثغرة ممكنة الى الحياة الاقتصادية والسياسية ومن ثم التحكم فيها من خلال ثقلهم الكمي وليس النوعي وهكذا وجدنا انخراط جموع غفيرة من منتسبي حركات واحزاب قومية واشتراكية واسلامية

---

١ - عثمان ، فاضل علي ، ٢٠١٦ سنة خريف النفط العربي ، أوائل العام ٢٠١٦ .

٢- ليلو ، سمير حسن ، مشاكل الزراعة في العراق .... متى تنتهي ؟ موقع ايراك - بيزنيس نيوز ، ١.١.٢٠١٢

وغيرها لتكون في الاخير وقود هذه الحركات وضحيتها في آن ومما زاد في هذه الوضعية سوء تعدد الولاءات وتنوع العصبيات للعشيرة والطائفة والحزب والمحلة ونشوب الصراعات المستمرة بينها وذلك لانعدام المؤسسات القانونية والمدنية واحترام حقوق الانسان.[١]

ان النظام الاستبدادي الشمولي والدولة الريعية انتجا أزمة اقتصادية عميقة نشأت بسبب الحروب والحصار وأدت الى ضعف الطبقة الوسطى وضمورها وظهور تمايزات طبقية واجتماعية جديدة، ونمو شرائح هامشية جديدة من تجار الحروب والمقاولين والسماسرة، مما سبب تزايد التضخم النقدي وانهيار القوة الشرائية للمواطنين ومن الممكن تقدير الكارثة الاقتصادية التي حلت بالعراق بمعيار الناتج المحلي الاجمالي، وهو المؤشر الرئيسي لقياس النمو الاقتصادي، حيث تشير الاحصاءات الرسمية المنشورة بان معدل حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض من ٣٦٨٨ دولار عام ١٩٨٠ الى ٢٢٥ دولار عام ٢٠٠٢، وهو معدل أقل من الحد الادنى لمقياس خطر الفقر.

وهكذا ألقت الازمة الاقتصادية الخانقة بظلالها بقسوة على حياة الناس بعامة والعائلة العراقية بخاصة، حيث أصبح العراقي يعيش على حافة المجاعة لغالبية السكان وهو يطفو على بحيرة من النفط، التي كانت حتى بداية الثمانينيات تعيش حالة رفاه نسبي، وأصبحت منذ بداية التسعينيات تعاني مرارة الفقر والبؤس والمرض والإحباط. وقد عمق التضخم النقدي الأزمة الاقتصادية الخانقة وكبح سيرورة النشاط الاقتصادي من التطور والنمو وسبب اضرارا اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة حيث وصلت نسبة التضخم النقدي عام ١٩٩٦ الى ٤٠٠٠% وارتفعت عام ١٩٩٨ الى ٧٠٠٠% وأصبح متوسط دخل العائلة العراقية بحدود عشرة جنيهات استرليني شهريا فقط.[٢]

والحال ان الدولة المصدرة للنفط لا تشبه الدول الأخرى، فبالرغم من انها تشترك مع الدول النامية الأخرى في عدد من الخصائص وبخاصة تصدير منتجات النفط، فان اقتصاداتها المعتمدة على النفط وكذلك نظمها السياسية تتشكل جوهريا بفعل تدفق الدولارات النفطية وعلى نحو يفردها ويميزها عن غيرها من الدول.

---

١ - النصيري ، سمير عباس ، رسالة مفتوحة الى رئيس الوزراء ، ١٧/٢/٢٠١٦ شبكة الاقتصاديين العراقيين .

٢- الدليمي ، حيدر علي ، نبذة تاريخية عن نفط العراق ، الجزء الثالث ، موقع الحوار المتمدن ، العدد : ٢٠١١/ ٥ / ٤ ، ص٣٥٥

فالثروة النفطية التي تهيمن عليها الدولة الريعية قادرة على صب المؤسسات في قوالب معينة صبا محكا يفوق التصورات.

وهذا ما يؤدي الى تمركز شديد للسلطة السياسية وانتشار شبكات التواطؤ في القطاعين العام والخاص، واعتماد التنمية على دعم الاسعار المصطنع والغاء الايرادات الحكومية المستمدة من الضرائب المحلية وغيرها من الموارد الحكومية.

ان ارتفاع ارتباط الفرد بالسلطة عن طريق الدولة الريعية الشمولية، التي تقدم جزأ من الريع بيد والعصى الغليظة باليد الاخرى، أنتج تفوقا غير اعتيادي على الناس وجعل الدولة والسلطة أكثر قوة وتماسكا وقهرا، وحول الفرد الى أداة، بحيث جعلته ملغيا امام سلطة الدولة التي يخدمها.[١]

وبهذا يرتفع الشعور بالعجز امام جهاز الدولة القوي، وفي ذات الوقت، يسهل انقياد الافراد عن طريق ذوبانهم بثقافة السلطة وأيديولوجيتها. وتساعد أجهزة القمع العسكرية والأمنية ووسائل الدعاية والإعلان المقنعة التي يستخدمها النظام، ليس السخرية من الفرد الاعزل فحسب، بل تتحول الى عملية تغبية وغسل دماغ. وبهذا يصبح الواقع المعيش ليس سوى دورة من الخداع والتضليل ورد فعل لحاجات الافراد، التي تجعل بدورها النظام أكثر قوة وتماسكا في مثل هذا المجتمع المغترب يذرى الانسان فتضيع شخصيته الحقيقية ويصبح امعة لا حول له ولا قوة[٢].

والحقيقة فان الثقة بالدولة الريعية في انتاج استقلال ناجز ضعيفة نسبيا، لأنها لا تعتمد على قوى المجتمع الانتاجية. وكلما ضعف اعتمادها على قوى المجتمع، كلما ابتعدت سياسيا وثقافيا عنه، وهو ما يساعد على تقويض سلطتها وهيمنتها، خصوصا عندما لم تعد الدولة الريعية تحصل على ريع كاف، وتفقد بذلك صلتها بالواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي وتفقد بالتدريج هيمنتها وتتعرض للتهديد على نحو خطير، كما حدث في التسعينيات من القرن الماضي في العراق، عندما شحت موارد الدولة ولم تعد قادرة على الوفاء بوعودها، وكذلك ما يحدث اليوم بعد انخفاض أسعار النفط انخفاضا كبيرا.

---

١ - الراوي، علي عبد محمد سعيد، رسالة ماجستير في الادارة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة ، ١٩٧٨، ص٥ ، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي .

٢- سالم ، علي عبد الهادي ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد ٤ العدد ٩ ، ص ٤٦ السنة ٢٠١٢

ان ضعف الدولة وتفكك مؤسساتها وشيوع الفوضى وفقدان الامن وعدم الاستقرار وانتشار الفساد والتخلف الذي رافق سقوط النظام السابق والغزو والاحتلال ، يجعل من الضروري اعادة هيبة الدولة وتقوية مؤسساتها المدنية من جهة، وعدم فسح المجال ثانية لهيمنة الدولة على الريع النفطي من جهة اخرى، بتأسيس هيئة عليا مستقلة عن الدولة تماما تقوم بعملية التخطيط الاقتصادي وتوزيع الثروة النفطية توزيعا عقلانيا وعادلا وذلك بدفع عملية الاصلاح الاقتصادي التي تتطلب احداث تنمية وتحديث شاملة ومستدامة تعتمد على تعددية القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني مما يصب في عملية تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وزيادة الانتاج والانتاجية وتقليل الفروقات بين الحياة الحضرية والريفية ويساعد في تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بما يكفل حقوق جميع المواطنين، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وانهيار أسعار النفط وما تسببه من أزمات وخاصة للدول الريعية التي تعتمد كليا على واردات النفط كالعراق المثقل بالأزمات، الذي سيواجه في السنة القادمة صعوبات مالية جسيمة اذا استمرت اسعار النفط بالهبوط.[١]

١- فهمي ، رائد فهمي ، رؤى في تحديات واقع الاقتصاد العراقي الراهن " نشر بتاريخ الاثنين ٦ تموز / يوليو ٢٠١٥ ، جريدة طريق الشعب .

المبحث الثاني

الاطار النظري للتنوع الاقتصادي :

هناك عدد من الدراسات التي حاولت أن تظهر طبيعة العلاقة ما بين التنويع الاقتصادي ومعدلات النمو في اقتصاديات الريعية المختلفة ، فنظرية المزايا النسبية لريكاردو التي تؤكد أن التخصص عاملا محفزا لزيادة النمو الاقتصادي، أي أن هذا يتجه نحو تخفيض التنويع الاقتصادي إلا أن الاتجاه المقابل يبين أن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي والاعتماد على إنتاج وتصدير منتج واحد أو منتجات محدودة له آثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تم تأكيدها من خلال عدد كبير من الدراسات الاقتصادية، والتي دعت إلى زيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركيز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتوجات أو القطاعات أو الأنشطة ورغم إعطاء المزايا النسبية الناتجة عن التخصص في الإنتاج عامة والتصدير خاصة، والتي تحد في نظرية ريكاردو إطارها النظري ايجابيات قوية وصلبة لتعزيز التخصص، ومن تم عدم التنويع الاقتصادي، إلا أن ذلك قد لا يحفز النمو الاقتصادي في بعض الاقتصاديات خصوصا اقتصاديات الدول النامية .[١]

المطلب الاول

مفهوم التنوع الاقتصادي

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وقبل التطرق إلى مفهوم التنويع الاقتصادي لابد من التعرف على اللعنة الهولندية أو بأحرى لعنة الثروات الطبيعية التي كانت سبب في انطلاق العديد من الدول إلى تنويع اقتصادياتها ،[٢] وان إشكالية التنويع الاقتصادي ليست حديثة في الأدب الاقتصادي فقد كانت أولى الأعمال في هذا المجال في أزمة الكساد الاقتصادي عام

١ - محمد باتر ، الطاقة المتجددة في العالم العربي ، مجلة افاق المستقبل للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، العدد ١١ ، هام ، 2011 .

٢ - حيدوسي عاشور و سفير محمد ، الطاقات المتجددة السبيل لتحقيق التنمية بعيدا عن المحروقات ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، العدد ٠٥ – أفريل ٢٠١٦ ، .

١٩٣٠ ،فقد تم شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركيز النشاطات الاقتصادية فبينت دراسة أن المدن تتصف بمستوى تركز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بين الحربي العالميتين ، كما طرحت هذه الإشكالية خلال نفس الفترة عندما انهارت أسعار المواد الأولية كالبن في بلدان أمريكا اللاتينية وكانت هذه الأعمال الشرارة الأولى للتفكير في التغيير الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول وتكون الرغبة لديها في عدم التخصص في أنتاح المواد الأولية .كما عرفت البحوث في مجال التنويع الاقتصادي تطورا سريعا خلال سنوات ١٩٤٠,١٩٥٠ حيث ارتبطت إشكالية التنويع الاقتصادي ، بمصطلحي النمو والتطور الاقتصادي إلى غاية نهاية سنوات ١٩٧٠ من القرن الماضي ، ويمكن ذكر بعض الأبحاث التي قام بها الاقتصاديون في هذا المجال: [١]

– معالجة موضوعي أثر التعليم وكثافة مصفوفة مابين القطاعات وذلك نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المبادلات بين مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة التكامل الكبير بينها ، فقد تم تحديد الأنشطة الصناعية التي لها دور كبير في تسريع المبادلات الداخلية ، هذه الدراسة حول أثر التعليم و الصناعات المنشطة للتبادل الداخلي بين القطاعات شغلت الفكر الاقتصادي المتعلق بالدول النامية الى سبعينات القرن الماضي فان التنويع الاقتصادي يمر من خلال عملية التصنيع ، والمعروفة باسم الصناعات المصنعة ، والمستوحاة من فكرة قطب النمو المعروضة من قبل فرونسوا بيرو ، والتي تتعلق بإيجاد هيكل صناعي منسجم ، و التي تتطلب إيجاد هيكل صناعي منسجم ، و التي تعني أن مختلف القطاعات متداخلة فيما بينها من جهة المدخلات و المخرجات الشيء الذي يستلزم وجود قطاعات إنتاج معدات وسلع وسيطيه موجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي .[٢]

- من جهة أخرى تم الت يرك ز على التغيير الهيكلي للاقتصاد و التنويع الاقتصادي ضروريان من أجل المرور إلى النمو والتطور

---

١ - قادري عبد القادر ، مدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط الجزائري ، مجلة الاقتصاد التنمية ،العدد ٨ ، جامعة يحي فارس المدية ،الجزائر، ٢٠١٧ .

٢ - نور الدين شارف ،فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد الثاني عشر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،٢٠١٦ .

- ركز الاقتصادي لويس على القدرة على الاستثمار و التراكم الوطني كعامل أساسي لتنويع الهيكل الاقتصادي و التحول من الاقتصاد التقليدي.

- ورغم كون إشكالية تنويع الصادرات في صلب الأعمال المتعلقة بنظرية التطور الاقتصادي ، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي أواخر سنوات ١٩٧٠ بالإضافة إلى فشل سياسة إحلال الواردات كانتا سببا في تهميش النسبي لفكرة التنويع الاقتصادي، و استقرار الاقتصاد الكلي و التخصص الدولي أصبح العناوين الكبرى للفكر والسياسات المتعلقة بالتطور لكن في سنوات الأخيرة بدأ يبرز مصطلح التنويع بقوة الدراسات الاقتصادية .[١]

المطلب الثاني

اولاً : اهمية التنوع الاقتصادي

لا ريب أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضه لمخاطر عدة فاستمرارية اعتماد بعض الدول العربية على النفط كمصدر رئسي للدخل من الصادرات و الإيرادات المالية العامة ، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الاقتصادية ، فعديدة هي الدول ، المتقدمة أو النامية ، أقدمت فعلا على تنويع اقتصادياتها وتنويع هياكلها الإنتاجية وصادراتها ، [٢] البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الأخر وقد تمكنت بالخصوص بعض الدول التي لا تملك ثروات طبيعية أو بشرية من تسجيل قفزة نوعية في هذا الايطار ، عكس بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية ، انطلاقا من تجارب بعض الدول التي قامت بوضع سياسات إصلاحية تسمح بالتنويع الاقتصادي ، يتضح وجود عدد من العوامل

١ - محمد كريم قروف ، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٠ -٢٠١٤) مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، ، العدد ٠٢ ٢٠١٦، الجزائر .

٢ - عبد النعيم دفرور وأخرون ، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد ٢٠١٧/١٢ ، جامعة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي ، الجزائر ، ص ص ٣,٤ .

المشتركة والتي ساهمت في إنجاح هذه التجارب وان اهم ما توصل اليه التون الاقتصادي هو : [1]

- يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية ؛

-زيادة تحقيق المكاسب التجارية ؛

- تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي ؛ وتتمثل أهميته كذلك في

-يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية ، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي .

- تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا .

- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى

- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير مايحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق الأموال المطلوبة

– توفير الحماية للاقتصاد في الظروف الطارئة [2].

ثانياً : مبررات او مؤشرات التنوع الاقتصادي

ان التقلبات الكثيرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية وما تخلقه من آثار على البلدان النفطية تستدعي ضرورة لجوء تلك الدول إلى اتباع سياسة التنويع الاقتصادي، حيث إن له تأثير مباشر على معدلات النمو العام وعلى مسار التنمية الاقتصادية، فالتنويع هو هدف ضروري تسعى معظم الدول لتحقيقه فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأمم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة لتستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، وبالتالي تقليص البطالة، وكذلك يؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية والناتج المحلي الإجمالي من خلال

---

١ - محمد كريم قروف ، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٠ -٢٠١٤) مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، ، العدد ٠٢ ٢٠١٦، الجزائر .

٢ - عبد النعيم دفرور وأخرون ، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد ٢٠١٧/١٢ ، جامعة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي ، الجزائر ، ص ص ٣,٤ .

إقامة المشروعات الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.

ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن الاقتصاد المتنوع يخلق نوع من التأمين على التشغيل لأن وجود العديد من الصناعات يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل، وثمة من يقول إن الاقتصادات الأكثر تنوعا تكون أكثر مرونة للأحداث والتطورات الخارجية، وان التنويع في كثير من الأحيان يتم الترويج له باعتباره وسيلة لتحقيق الهدف الاقتصادي المزدوج ألا وهو (الاستقرار والنمو) ، وذلك من خلال استغلال الميزة النسبية، والموارد الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة، لذا فأن التنويع الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان.

ويمكن تسليط الضوء على أبرز مبررات التنويع الاقتصادي والتي تتمثل بالآتي:

يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي، فعندما يعتمد اقتصاد ما هذا المورد يؤدى إلى حدوث العديد على مورد واحد في تمويل نفقاته فإن أي انخفاض من المخاطر : [١]

أ – الهيكل الإنتاجي، وعلى العكس من ذلك فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلل من مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي .

ب – في حالة الاعتماد على مورد واحد فإن انخفاض سعر . ذلك المورد يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات، وانخفاض قيمة الصادرات تعني انخفاض عائدات الصادرات من العملة الصعبة، ومن ثم ستنخفض الإمكانيات والقدرات التمويلية لهذه الدول وهذا ما ينعكس سلباً على استيرادها وتنميتها الاقتصادية .[٢]

ج– بالنسبة للدول النفطية فإن النفط يعتبر مورد طبيعي غير كاف لهذا لابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة كافية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام

---

١ - عبد النعيم دفرور وأخرون ، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد ٢٠١٧/١٢ ، جامعة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي ، الجزائر ، ص ص ٣,٤ .

٢- عبد الحافظ الصاوي ، قرأه في التجربة الماليزية ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد ٤٥١ ،مصر .

اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة .

د – عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه تؤدي إلى تقلبات في حصيلة الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية والإنفاق العام ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كذلك ينجم عنه تقلبات مستويات الدخل القومي وبالتالي التأثير في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية .[١]

و – يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تنويع مصادر الدخل ومن ثم محاربة لعنة الموارد والمرض الهولندي، حيث وكما تم ذكره سابقاً بان العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية في العالم لاسيما في أمريكا الجنوبية وإفريقي وبلدان الخليج العربي تمثلت بالإخفاق في معدلات النمو السريع بالرغم من توافر الموارد الطبيعية في هذه البلدان، والتنويع الاقتصادي يساعد على التقليل من هذه اللعنة .

ز– يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، إن أستراليا وكندا تمتلكان موارد وفي الوقت نفسه تتمتعان باقتصاد قوي ذو إنتاجية عالية ناتج عن الترابط الأمامي والخلفي بين القطاعات الإنتاجية المتبادلة والوثيقة في نمو مختلف القطاعات الاقتصادي بوجود الأثر الارتباطي والتكامل بين الفروع والأنشطة والوفرات الخارجية، وتعد الوفورات الخارجية والداخلية من النتائج المهمة للتنويع الاقتصادي، فالوفورات الداخلية تنشئ أثرًا ترابطيًا بحيث يعد كل قطاع مصدرًا لإمداد القطاعات الأخرى بما يحتاجه من منتجات.[٢]

---

١ - بوش فاطمة الزهراء و خندق سميرة ، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان(الجزائر) ، ٢٠١٧ .

٢-غلاب فاتح وأخرون ،السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، جامعة مسيلة وغرداية الجزائر،٢٠١٧، لتنويع الاقتصادي ، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وامكانيات تحقيقه .

ثالثاً : مؤشرات التنوع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي من المواضيع المهمة في الوقت الحاضر خصوصاً للدول ذات الاقتصادات الاحادية، كونه يسهم في تقوية اقتصاداها وزيادة نموها وتنقيتها من التبعية الاقتصادية وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات فضلاً عن خلق فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الاجيال، هذه المميزات ستنعكس بلا شك على واقع تلك الاقتصادات سياسياً واجتماعياً وثقافياً (ثقافة الفرد من الاتكالية إلى الإنتاجية) وربما عسكرياً، وهذا ما يزيد من ثقل الدولة على المستوى الدولي.[١]

وكنتيجة لأهمية التنويع الاقتصادي التي تنعكس على واقع البلدان عند تطبيقه بشكل عام، لابد من معرفة المؤشرات التي تشير وتوضح مدى تنوع الاقتصاد من عدمه، فإذا تبين من خلال هذه المؤشرات عند تطبيقها على أي اقتصاد وأتضح أنه اقتصاد احادي فلا بد من العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة والكفيلة بتحقيق التنويع الاقتصادي؛ وذلك لاكتساب الآثار التي يتركها على واقع الاقتصاد المذكورة آنفاً. وأما إذا تبين أنه اقتصاد متنوع لابد من الحفاظ على استمرارية تنوعه والعمل على ترسيخ جذوره بشكل أعمق حتى تنعكس آثاره على الاقتصاد ويكون أكثر قوة ومتانة، مع اعادت تطبيق هذه المؤشرات بين مدة وأخرى لمعرفة هل الاقتصاد مازال متنوعاً أم تراجع إلى الأحادية أم أصبح أكثر تنوعاً وابتعاداً عن الأحادية؟

هناك العديد من المؤشرات التي توضح عند تطبيقها على أي اقتصاد مدى تحقق التنويع الاقتصادي من عدمه ولكن من باب عدم الاسهاب واختصاراً للوقت ومراعاةً للقارئ الكريم سنقتصر على أبرز المؤشرات وأهمها. وتجدر الإشارة قبل تناول المؤشرات، إلى التداخل الكبير ما بين هذه المؤشرات؛ أي أن المؤشر الأول متشابك مع المؤشر الثاني وكذلك مع المؤشر الثالث وهكذا بين جميع المؤشرات، وهذا التشابك لا يقلل من اهمية تناول المؤشرات بشكل منفرد وذلك من اجل توضيح مؤشرات التنويع بشكل بارز وكما يلي:[٢]

١-غلاب فاتح وأخرون ،السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، جامعة مسيلة وغرداية الجزائر،٢٠١٧، لتنويع الاقتصادي ، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وامكانيات تحقيقه .

٢ -عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة ، ا العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد ٣١ ، جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠١٤ .

١ – مؤشر الملكية ... للدولة أم للقطاع الخاص؟

اي من يملك ملكية وسائل الانتاج وممارسة النشاط الاقتصادي وإدارة الاقتصاد بشكل عام؟ هل هي الدولة عبر قطاعها العام أم القطاع الخاص عبر الشركات والأفراد، بصرف النظر عن جنسيته؛ وطني أم أجنبي، ونوعيته؛ مباشر أم غير مباشر (محفظي)؟

ونظراً للمميزات التي يتمتع بها القطاع الخاص؛ المتمثلة بالكفاءة وتقليص الهدر وتخصيص الموارد والقدرة على التنقل في الاسواق العالمية بحثاً ورفضه للبيروقراطية وغيرها، التي تجعله يتفوق على الدولة في أداءها فكلما يكون دور القطاع الخاص أكبر من الدولة في الاقتصاد ملكيةً وممارسةً وإدارةً كلما يكون الاقتصاد اكثر تنوعاً والعكس صحيح اي كلما يكون دور الدولة أكبر في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص يكون الاقتصاد أقل تنوعاً.

وتجدر الإشارة إلى إن عدم تدخل الدولة في الاقتصاد لا يعني غيابها كما يظن البعض بل لابد ان تؤدي دوراً هاماً في مجال مختلف ألا وهو المجال التنظيمي الذي يضع قواعد اللعبة (قواعد لعبة اقتصاد السوق) ويضمن تنفيذها للتغلب على ما يسمى بفشل أو إخفاقات السوق؛ فالتحكيم الخاص بحماية المنتجين والمستهلكين وضمان استمرارية المنافسة بعيداً عن الاحتكار ووضع نظام واضح قابل للتنفيذ لصيانة حقوق الملكية، هذه قواعد تضمن بقاء المنشآت الصغيرة في الاقتصاد. فالدولة بصفة عامة تضع القواعد التي تمنع كبار المنتجين من الهيمنة على الاقتصاد لكن في بعض الحالات قد لا تكون هذه القواعد كافية، وقد تكون الدولة بحاجة إلى التدخل بتبني سياسات معينة لتطوير صغار المنتجين وضمان تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين في الاقتصاد، كأن تساعد الدولة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل أو تشتري منتجاتها او غيرها من السياسات. وسواء وضعت الدولة قواعد اللعبة او تبني السياسات يبقى الشرط الاساسي ألا تتدخل في العملية الانتاجية. [١]

---

١ - حليمي حكيمة ، ريوع النفط : بين لعنة الموارد ، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية _ قرأه تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد الخامس / جوان ٢٠١٧ ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق هراس ، الجزائر ،تاريخ قبول النشر يوم ٢٠١٦/١٢/٣٠ ، .

٢ – مؤشر تشابك القطاعات الاقتصادية ... استقلالية أم تغذية؟

يوضح هذا المؤشر مدى تنوع الاقتصاد من عدمه من خلال مدى تناسبية القطاعات الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد، وهذا لا يعني أن تكون القطاعات متساوية من حيث مساهمتها، بقدر ما تعني أن تكون جميع القطاعات فعّالة وفقاً لأهميتها ووزنها في الاقتصاد، وأن تسهم القطاعات القائدة منها في تفعيل القطاعات الاخرى وتنشيطها عبر التشابكات الأمامية والخلفية دون أن تكون قطاعات قائدة مستقلة تعمل بشكل انفرادي دون تغذية للقطاعات الاخرى داخل الاقتصاد الوطني.

إن غياب عامل التغذية ما بين القطاعات الاقتصادية بشكل عام وحضور عامل استقلالية القطاعات القائدة عن القطاعات الأخرى بشكل خاص سيفضي الأمر إلى استمرار ضعف القطاعات الأخرى وربما توقفها، مع ازدهار القطاعات القائدة المستقلة واستمرارها على حساب تراجع القطاعات الاخرى، وهذا ما يعني استمرار احادية الاقتصاد بعيداً عن تنويعه. ومن أجل تنويع الاقتصاد الاحادي لابد من إجراء عملية له تستأصل مرض القطيعة وغياب التغذية بين قطاعاته بشكل عام ومرض استقلالية القطاعات القائدة عن القطاعات الاخرى بشكل خاص، من جسمه.

وعليه فكلما كانت القطاعات الاقتصادية متشابكة فيما بينها بشكل عام ومغذية بعضها للبعض الآخر وغير مستقلة بل مترابطة خصوصاً ما بين القطاعات القائدة والقطاعات الاخرى كلما يدلل ذلك على انعتاق الاقتصاد من احاديته وأصبح متنوعاً والعكس صحيح كما تبين آنفاً، أي كلما كانت القطاعات غير متشابكة وغير مغذية بعضها البعض واستقلالية القطاعات القائدة كلما يدلل ذلك على عدم تنوع الاقتصاد ويصبح احادي الجانب.[١]

١ – مؤشر المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، الايرادات العامة، الصادرات، الاستيرادات .

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في تشخيص مدى تنوع الاقتصاد من عدمه، ونشير إلى أبرزها وكما يلي:

---

١ - موسى باهي ، كمال روانية ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط) ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد ، ٥ ٢٠١٦، الجزائر .

أ- الناتج المحلي الاجمالي، يعد من أبرز المتغيرات التي توضح مدى تنوع الاقتصاد من عدمه، كونه يتكون القطاعات الاقتصادية جميعها الانتاجية والتوزيعية والخدمية، فعندما تتم ملاحظة إن نسبة قطاع معين ترتفع بشكل كبير جداً على حساب بقية النسب فهذا يعني إن الاقتصاد أحادي الجانب والعكس صحيح عندما نلاحظ عدم وجود تباين صارخ بل وجود نسب متقاربه بين مكونات الناتج المحلي الاجمالي فهذا يدل على تنوع الاقتصاد وابتعاده عن الاحادية.

ب- الايرادات العامة، أي كلما تكون إيرادات الدولة متنوعة وبنسب متقاربة وبعيدة عن الاقتراض والاعانات والاصدار النقدي الجديد كلما يدلل ذلك على تنوع الاقتصاد والعكس صحيح كلما تعتمد الدولة على مورد واحد وخصوصاً إذا كان ريعياً مع زيادة الاقتراض والاعانات كلما يدلل ذلك على احادية الاقتصاد.[١]

ت- الصادرات، من الممكن معرفة تنوع الاقتصاد من احاديته من خلال الصادرات بنية وحجماً فكلما يكون عدد السلع المصدرة وحجمها اكبر كلما يدلل على تنوع الاقتصاد وبعيد عن الاحادية بقدر حجم الصادرات والعكس ليس شرطاً صحيح إذ ربما يكون الاقتصاد في بعض الأحيان اقتصاد متنوع لكنه يسد الحاجة المحلية فقط دون التصدير أو لا يستطيع منافسة السلع الدولية في اقتصاداتها بفعل قيام هذه الاخيرة بحماية منتوجاتها من المنافسة من خلال الضرائب الكمركية.

ث- الاستيرادات، أي إن حجم أحادية الاقتصاد تعرف بمدى عدد السلع المستوردة وحجمها أي كلما كان حجم وأنواع السلع المستوردة أكبر كلما يدل ذلك على عمق أحادية الاقتصاد بشكل أكبر، والعكس صحيح كلما يكون حجم وعدد السلع المستوردة أقل تكون أحادية الاقتصاد أقل وطأةً والتنويع الاقتصادي أفضل.[٢]

أما المؤشرات الأخرى وهي كثيرة جداً لا يمكن تناولها دون المرور بالمؤشرات أعلاه ولذلك لم نذكرها حفاظاً على وضوح المؤشرات اعلاه واستقلاليتها، فعلى سبيل المثال أن الأيدي العاملة يمكن ان تشير إلى أي مدى يتمتع الاقتصاد بالتنويع

---

١ - محمد كريم قروف ، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٠ -٢٠١٤) مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، ، العدد ٠٢ ٢٠١٦، الجزائر .

٢ - عبد النعيم دفرور وأخرون ، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد ٢٠١٧/١٢ ، جامعة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي ، الجزائر ، ص ص ٣,٤ .

الاقتصادي من عدمه لكن لا يمكن تناوله بشكل مستقل ومجرد دون المرور بالمؤشر الأول أو الثاني؛ أي لابد من توضيح توزيع الأيدي العاملة على القطاعين العام والخاص وكذلك على القطاعات الاقتصادية. وكذا الحال بالنسبة لمؤشر الاستثمارات ورأس المال الثابت وغيرها، ولذا تم الاقتصار على أبرز المؤشرات القابلة للاستقلالية والتجريد من المرور بالمؤشرات الاخرى، حتى يمكن الاستفادة منها بشكل مباشر في حال معرفة تنوع أي اقتصاد.[١]

١ - حليمي حكيمة ، ريوع النفط : بين لعنة الموارد ، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية _ قرأه تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد الخامس / جوان ٢٠١٧ ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق هراس ، الجزائر ،تاريخ قبول النشر يوم ٢٠١٦/١٢/٣٠ ، .

المبحث الثالث

اثر العوائد النفطية على التنوع الاقتصادي

أثر صناعة النفط في اقتصاديات العراق :

كما هو معلوم ان **النفط الخام** ويسمى ايضا" **(الزيت الخام)**، عبارة عن سائل كثيف (مزيج من النباتات والهيدروكوربونات الثقيلة)، قابل للاشتعال، **(بني غامق أو بني مخضر)**، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الارضية ويختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة بحسب مكان استخراجه وهو مصدر من مصادر الطاقة الاولية الهامة طبقا" لاحصائيات الطاقة في العالم، وهو البترول المستخرج من باطن الارض. ويعرف **مفهوم الانتاج النفطي** : يقصد به استخراج النفط من مكمنه وايصاله الى نقطة التسليم سواء كان مستهلك اجنبي او مصفى . [١]

والانتاج النفطي : كما هو معلوم يتضمن العديد من العمليات والانشطة المختلفة والمتداخلة تنجز جميعا" بالطرق الاكثر اقتصادية لتحقيق اكبر مردود ممكن .

الاحتياطي النفطي المؤكد: فهي كميات مقدرة من الهيدروكربونات تظهر البيانات الهندسية والجيولوجية انها قابلة للاستخراج من مخازن الغاز الطبيعي والنفط المعروفة على وفق الشروط الاقتصادية وشروط التشغيل الموجودة **الصادرات:** وقد نشأ المصطلح بعد اكتشاف غزو بحر الشمال وهو كمية النفط .[٢]

المصدر من بلدٍ عبر اراضيه للخارج، **تحقيق اعلى مستوى من الايرادات الحكومية** :تحقيق اعلى مستوى من الايرادات الحكومية وذلك بالاستثمارات المتعلقة بقطاع الطاقة نود اختصار الموضوع بنقاط محددة نراها مهمة بحسب تقديرنا كالاتي :

١- اتحاد المصارف العربية ، العراق تغيير انفتاح وتطوير ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد الخاص ، حزيران ، يونيو ٢٠٠٤ ، ص ٢٠ .

٢- القريشي ، مدحت ، الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة ومسألة سعر الصرف الدينار . شبكة الاقتصاديين العراقيين ٨/٢/٢٠١٦ .

المطلب الاول

١- تطور ونمو ايرادات النفط الخام العراقي المصدر:

ان ايرادات النفط تأثر حجمها بعوامل وظروف كثيرة منها (حجم الانتاج، ونضال الشعب العراقي، ومساندة دول الاوبك بغية رفع اسعار النفط، وزيادة بنسبة الريع، والغاء الخصم، والعامل الاخير والمهم هو سيطرة العراق على صناعته النفطية والتحكم في معدلات الانتاج وبالتالي بالايرادات وعدم مشاطرتها مع الشركات النفطية الاحتكارية والجدول رقم (١) يبين فيه :[١]

(الايرادات في تصدير النفط (مليار دولار) للفترة من (2005 – 2022) حسب اشهر السنة)

الاشهر	السنوات ٢٠٠٥	٢٠٢٢		
كانون / ٢	–	١,٢٦	١,٤٩	١,٨٤
شباط	–	١,١٠	١,٣٤	٢,١٦
اذار	–	١,٦١	١,٩٩	٢,٢٠
نيسان	–	١,٥٠	١,٨٣	٣٠,٢
ايار	–	١,٣٦	١,٥٧	٢,٩٢
حزيران	–	١,٢٨	٢٠,٣	٣٠,٠٣
تموز		١,٤٠	٢,٤٧	٣,٤١
اب		١,٢٤	٢,٤٧	٣,٤٤
ايلول		١,٧٥	٢,٧٤	٢,٧٣
تشرين الاول		١,٩٩	١,٨٩	٢,٤٥
تشرين الثاني		١,٢٥	١,٣٤	٢,١٩
كانون /١		١,٤٤	١,٦٠	٢,٤٦
مجموع الايرادات	حزيران ٢٠٠٣ – ١٠ كانون / ٢ (٢٠٠٧) = ٧٨,٦			

Sourc : he Brooking Institution Op ٠cit , p٠270٠

– وتخطيط الوزارة لانجاز عدد اخر من المصافي في بابل والسليمانية عام ٢٠٠٥ انخفضت الكميات المنتجة في المصافي عن سنة ٢٠٠٤ ويعود هذا الانخفاض الى:

١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠١٢ .

انخفاض معدلات تجهيز النفط الخام الى المصافي نتيجة تخريب الانابيب الناقلة كثرة التوقعات بسبب انقطاع الكهرباء او تجهيز غاز الوقود او اسباب امنية وفنية

– تقادم الوحدات العاملة وانتهاء عمرها التشغيلي مع الاهمال المتراكم لاعمال الصيانة ، واعتماد طرق تقنية قديمة يعود بالغالب لثلاثة عقود واكثر .

– عدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية المهمة المتعلقة باصلاح وتطوير الوحدات المختلفة واضافة وحدات جديدة .[١]

١- ان القفزة الهائلة لايرادات النفط الخام العراقي المصدر هي عام ١٩٧٤. وهو انعكاس واضح للسيطرة على صناعة النفط الوطنية والتحكم في معدلات الانتاج والتصدير والاسعار والايرادات وتوجيهها نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

٢- ان الاقتصاد العراقي الوحيد الجانب المتمثل في الاعتماد على انتاج وتصدير منتوج واحد :فالنفط ترك أثرا" سيئا" في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات العراقي، وهذا العجز قد تحول الى فائض عام ١٩٧٤، والاعوام التالية بفضل زيادة ايرادات النفط من ناحية وتنويع الانتاج الوطني من ناحية اخرى.

٣- ان ايرادات النفط تشكل نسبة ٩٥% من مجموع العملات الاجنبية التي يستلمها العراق نتيجة تصديره المنتجات الوطنية يُنظر الجدول ادناه (٢) الذي يبين فيه

(ميزان المدفوعات، الصادرات ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ ان ايرادات النفط مع صادرات النفط (٤٣) الخام ما بين عامي ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ بأكثر من (١٧,٥) مليار دولار ولا تصل اقصاها عام ٢٠١٠).

السنوات/التفاصيل	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ تقديرات / العائدات المتوقعة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ التقديرات المتوقعة	٢٠١٠
الصادرات الاجمالية	١٧,٧٨٢ ١٩,٠١٦	٢٧,٢٧٣	٣١,٨٩٢	٣٨,١٢٨ / ٣٦,٠٩٤	٤٠,٦٠٠
	١٧,٣٢٩ ١٨,٤١٠	٢٦,٦٠٩	٣١,١٩٤	٣٧,٤٩٨ / ٣٥,٣٥٩	٣٩,٩٨٩
النفط الخام	٩٥٢ ٦,٦	٦٦٥	٦٩٨	٦٢٧ / ٧٣٥	٦٦٢
الصادرات الاخرى كنسبة من النفط في المئة	٩٧ ٩٧	٩٧	٩٨	٩٨ / ٩٨	٩٨

Source : The Brooking Institution ; Iraq Indes : Tracking Variables Of Reconstruction and Security in past

١- المهندس مضر منعم السباهي، واخرون، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من قبل منظمة Inter newws مصدر سابق، مصدر سابق، دليل صناعة النفط، ص ١٠ .

٤- ان الاقتصاد العراقي الوحيد الجانب المتمثل في الاعتماد على انتاج وتصدير منتوج واحد : فالنفط ترك أثرا" سيئا" في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات العراقي، وهذا العجز قد تحول الى فائض عام ١٩٧٤، والاعوام التالية بفضل زيادة ايرادات النفط من ناحية وتنويع الانتاج الوطني من ناحية اخرى.

ونلاحظ ان ايرادات الحكومة من النفط قد اخذت بالتزايد بالرغم من بعض الانخفاضات التي حصلت نتيجة لظروف معينة وهكذا اصبحت عوائد النفط نتيجة لظروف معينة تشكل جزءا" هاما" من الدخل القومي بالنسبة الى مكوناته.[١]

المطلب الثاني

العوائد المالية النفطية، تذبذبها واستثمارها للقطاعات الاقتصادية:

العوائد النفطية : هي الايرادات المالية التي تحصل عليها الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، وان حجم العوائد النفطية يتناسب طرديا" مع ارتفاع اسعار النفط ودرجة السيطرة الوطنية ومستوى الانتاج فباجتماع الامور اعلاه تزداد العوائد النفطية، كان الانتاج العراقي النفطي مستثمرا" من طرف شركات اجنبية عمدت قبل سنة التأميم ١٩٧٢ الى معاقبة العراق بالحد من انتاجه، والتقليل من حصته في الاسواق وقد سن قانون **(الاستثمار المباشر)** وصدر سنة ١٩٦١، وبموجبه انتزعت الامتيازات وحق التنقيب من شركات النفط وحصرته في مناطق عملها واصبح حق الاستثمار بيد الدولة، وفي سنة ١٩٩٠ وصل الانتاج الى ٣،٥ ملايين /ب/ي، وقد انخفض الانتاج بعد اجتياح العراق للكويت، وظل يتراجع الى ان اقرت الامم المتحدة في ابريل/نيسان ١٩٩٥ قرارها رقم (٩٨٦) المعروف ببرنامج النفط مقابل الغذاء فارتفع الانتاج سنة ١٩٩٦ الى ٧٤٠ الف ب/ي .[٢]

وظلت وتيرته في صعود حيث وصلت الى نحو ثلاثة ملايين /ب/ي سنة ٢٠٠٠ وفي سنة ٢٠٠٣ هبط انتاج النفط العراقي كثيرا"، ثم عاد ليرتفع من جديد ووصل سنة

---

١ - عثمان ، فاضل علي ، ٢٠١٦ سنة خريف النفط العربي ، أوائل العام ٢٠١٦ .

٢- ليلو ، سمير حسن ، مشاكل الزراعة في العراق : المصدر السابق : ٢٠١٢ ، ص٢٧ .

٢٠٠٤ الى حدود ٢،٣ مليون /ب/ي وتعاني صناعة النفط العراقية منذ عام ١٩٨٠ من غياب عمليات الصيانة، حيث توجد منشأت ومعدات يزيد عمرها على عشرين عاما وقد اثرت في العوائد النفطية المتحققة من تصدير النفط العراقي مجموعتان من العوامل الاتية :

١- **العوامل المباشرة** : وتشمل الاتي :

أ – التضخم العالمي الذي يؤثر على العوائد النفطية، **والتضخم** : يقصد به الارتفاع في اسعار السلع والخدمات مرافقا" له انخفاض في القدرة الشرائية للنقود والسبب الرئيسي هو رفع اسعار السلع الصناعية والخدمات من قبل الدول الصناعية بشكل واضح .[١]

ب– <u>التقلب في سعر الصرف للعملات العالمية</u> : والمقصود بها هو التبدل الذي يطرأ على سعر التعادل للعملات تجاه بعضها بعضا" فيؤدي ذلك الى انخفاض امكانية الاموال العربية المودعة بالعملة المنخفض سعرها تجاه العملات الاخرى وبما ان أسعار النفط تقوم بالدولار فبذلك انخفضت القدرة الاصلية للعوائد النفطية المودعة بالدولار تجاه العملات الاخرى فهذا يؤدي الى خسارة في العوائد للأرصدة المودعة بالدولار.

٢- **العوامل غير المباشرة** : وتشمل الاتي :

أ- **<u>العوائد النفطية ورد فعل توديعها في الخارج</u>** : ان العوائد المالية النفطية المودعة في الخارج تتحول الى سلاح وكان يوجه ضد الامة العربية والعراق من ضمنها عن طريق منح القروض من الاموال العربية الى الكيان الصهيوني من قبل بنوك الاقطار الرأسمالية، بمعنى انها ستقل قيمة العوائد النفطية .[٢]

ب- **<u>الانتاج وحجم الاحتياطي النفطي</u>** : يلعب دورا" فعالا" في تحديد مقدار العوائد النفطية في المستقبل ويعدُّ العراق من المناطق الغنية بثروته النفطية في العالم فأن حجم الاحتياطي الكبير مع ضخامة الانتاج ورفع الاسعار النفطية يؤدي الى زيادة العوائد المالية النفطية .

---

١ - اتحاد المصارف العربية ، تطبيقات السياسة النقدية في العراق وتحقيق الاستقرار.

٢- الصوري ، ماجد ، السياسة المالية والسياسة النقدية في العراق ، جريدة العالم ، ٢٠١٣.

ت- السيطرة على الصناعة النفطية .

ث- **التوجه نحو الصناعة النفطية** : ويعني دخول النفط الصناعة التقريرية والبتروكيمياوية وتصنيع الغاز وينعكس هذا على اسعار النفط، لان سعر البرميل الواحد من النفط المكرر والمصنع بتروكيمياويات" أضعاف سعر النفط.

ج- **أسعار الفائدة**، هذه تلعب دورا" كبيرا" في تأثيرها على حجم هذه الموارد النفطية وتتغير أسعار الفائدة من وقت لأخر ومن بلد لأخر.[١]

-الاستثمار الحكومي وفرص الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي

١- الاستثمار الحكومي :

لم يكن امام العراق خيار آخر اذا ما اراد تنمية جميع قطاعاته (الانتاجية والخدمية) سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية، لتآمين الحد الادنى من الموارد اللازمة، لاعادة البناء، اذ يعد الاستثمار الحكومي الممول الرئيسى بالعائد النفطي المتحكم الاساس في حجم واتجاهات اجمالي المؤشرات الاقتصادية ولان العائد النفطي يعدُ متغيرا" خارجيا" ليس للسلطة الاقتصادية المحلية سيطرة عليها بل تتقرر وفق تغيرات السوق الدولية، فأن السمة الجوهرية للاستثمار الحكومي التذبذب الواضح في حجومه بأتسامه مع تغيرات أسعار النفط لا سيَّما بعد عام **٢٠٠٣** عندما تخلت عن أسلوب التمويل بالتضخم الذي أتسم به عقد التسعينيات يُنظر الجدولين (١-٢) يبين الاتجاه التصاعدي لكلا المؤشرين الناتج المحلي الاجمالي، يساهم القطاع النفطي باكثر من ٦٥% والتخصيصات السنوية في المدة **٢٠٠٥-٢٠٠٨** .[٢]

إذ ازداد الناتج المحلي من (٦٤،٠٠٠) مليار دينار بالاسعار الجارية الى (١٥٣،٩٧) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره **٥٥%**، وضمن المدة ذاتها ارتفعت التخصيصات السنوية للمناهج الاستثمارية الحكومية من (٣١٣١،٥) مليار دينار الى (٣٠٤٨٨) مليار دينار ومعدل نمو بلغ **٦٩،٧%** وهو اكبر من النمو في الناتج المحلي، وهو مؤشر ايجابي يدل على تخصيص نسبة اكبر من الناتج لاغراض اقامة

---

١ - الدليمي ، حيدر علي ، نبذة تاريخية عن نفط العراق ، الجزء الثالث ، موقع الحوار المتمدن ، العدد : ٢٠١١/ ٥ / ٤ ، ص٣٥٥

٢- اتحاد المصارف العربية ، العراق تغيير انفتاح وتطوير ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد الخاص ، حزيران ، يونيو ٢٠٠٤ ، ص ٢٠ .

وتطوير الطاقات الانتاجية الامر الذي يفترض ان ينعكس ايجابيا" على مستوى أداء الاقتصاد، الا ان متابعة الاهمية النسبية للتخصيصات السنوية، من الناتج المحلي الاجمالي تشير الى اقتراب التخصص حوالي (**٠٨،١%**) تقريبا" فينبغي زيادة هذه النسبة لا سيَّما إن الاقتصاد العراقي يواجه في المرحلة الحالية قصورا" شديدا" في المتاح من الطاقات الانتاجية والبنى الارتكازية فضلا" عن الوضع الاستثماري الذي يعاني أيضا" من مشكلة تنعكس وطأة أثارها على الاداء التنموي وفي انخفاض نسبة التنفيذ من التخصيصات معبرا" عنها بالمصروفات الفعلية. وقد تراوحت نسب التنفيذ في السنوات ٢٠٠٤– ٢٠٠٨ ما بين ٤٩٠٥% الى ٦٧٠٦% جدول (٣) يبين فيه [١].

(الناتج المحلي الاجمالي والتخصيصات والاهمية النسبية لتلك التخصيصات (٢٠٠٥– ٢٠٠٨)

السنة	التخصيصات	المصروفات الفعلية (مليون دينار)	نسبة التنفيذ
٢٠٠٥	٦٤٠٠٠	٣١٣١٠٥	٩٠٥
٢٠٠٦	٩٥٥٨٨	١٢١٧٧٠٦	١٢٠٧
٢٠٠٧	١١١٥٣٠٠٨	١٢٧٢٣٠٧	١١٠٥
٢٠٠٨	١٥٣٩٧١٤٠٢	٣٠٤٨٨	١٩٠٨

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الخكومي، الكراس الاحصائي للموازنة الاستثمارية، اذار/٢٠٠٩، ص٨

جدول (٤) يبين فيه اجمالي تخصيصات الموازنة الاستثمارية والمبالغ المصروفة للمدة من (٢٠٠٤– ٢٠٠٨)

٦	التخصيصات	المصروفات الفعلية (مليون دينار)	نسبة التنفيذ
٢٠٠٤	٥٧٥٢٠٢	٣٠١٤٠٧	٤،٥٢
٢٠٠٥	٥،٦١٣١	٤٥٧٢	٢،٧٤
٢٠٠٦	٦،١٢١١٧٧	٦٠٢٧٠٦	٤٩٠٥
٢٠٠٧	١٢٧٢٣٠٧	٤،٧٦٥٥	٢،٤٠
٢٠٠٨	٣٠٤٨٨	٧،٢٠٣٩٦	٦،٦٧

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي، الكراس الاحصائي للموازنة الاستثمارية،اذار / ٢٠٠٩، ص١٠

ومن التوقعات أن تصل الاستثمارات التراكمية لقطاع النفط والغاز في الاعوام ٢٠١٢ – ٢٠٣٥ الى ما يقارب (٤٠٠) مليار دولار بسعر دولار عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن يرتفع الى ما يقرب من (٦٠٠) مليار دولار، ان مزيج السرعة التي يزداد بها

١ - القريشي ، مدحت : مصدر سابق . شبكة الاقتصاديين العراقيين ٨/٢/٢٠١٦ .

٢- فهمي ، رائد فهمي ، رؤى في تحديات واقع الاقتصاد العراقي الراهن " نشر بتاريخ الاثنين ٦ تموز / يوليو ٢٠١٥ ، جريدة طريق الشعب .

الانتاج حتى عام ٢٠٢٠ والانفاق المتزايد المطلوب لتحديث البنية التحتية والمصافي، يعني توزيع متطلبات الاستثمار على نحو غير متساوٍ على مدار مدة التوقعات، تأتي الذروة في السنوات ما بين عامي ٢٠١٠و٢٠١٥، عندما يكون المستوى المطلوب لمتوسط الاستثمار السنوي في قطاع النفط والغاز اكثر من ٢٠ مليار دولار، اذ يصل المستوى السنوي للإنفاق المطلوب بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠اكثر من ٣٠ مليار دولار تمثل هذه المستويات من الاستثمار نقلة كبيرة عن انفاق النفط والغاز في عام ٢٠١١ والذي كان مقدرا" بمبلغ ٧ مليارات دولار.[١]

٢- اما **<u>الاستثمار الاجنبي المباشر</u>** :

شهد الاقتصاد العالمي في اواخر القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوعة الاستثمارات الاجنبية لأنها تعد الظاهرة الاكثر قوة وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية سيما الاستثمارات الاجنبية المباشرة متمثلة بالشركات متعدية الجنسية اذ اصبح لها دور فاعل في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية او التسويقية او التكنولوجية وحتى الاعلامية ان العراق كما هو معلوم بحاجة الى اعادة بناء البنى التحتية واعمار ما دمرته الحروب، وانعاش القطاعات الانتاجية (كالصناعة والزراعة والخدمات) فضلا" عن تقادم كثير من المشاريع الصناعية، والتي تحتاج الى اعادة بناء وتحديث، وفي الوقت نفسه يعاني الاقتصاد العراقي من فجوة كبيرة بين الايرادات والمصروفات، وعدم كفاية الادخارات لسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة،[٢] ولم يكن امام العراق خيار آخر اذا ما اراد تنمية جميع قطاعاته (الانتاجية والخدمية) سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية، لتأمين الحد الادنى من الموارد اللازمة، لإعادة البناء وتكمن أهمية دوره كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية واعادة أعمار العراق وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الاجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على استقدام التكنولوجية المتطورة وفتح فرص العمل وادخال الاساليب الحديثة في الادارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الملاكات الوطنية اداريا" وفنيا" ان إشكالية تمويل التنمية

---

١ - سالم ، علي عبد الهادي ، نفس المصدر السابق ص ٤٨ .

٢- اتحاد المصارف العربية ، تطبيقات السياسة النقدية في العراق وتحقيق الاستقرار.

واعادة بناء ما دمرته الحروب من البنى التحتية والحصار على العراق وردم فجوة التخلف وهي اشكالية حقيقية برزت نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي وقلة المدخرات طوال المدة الماضية مما ادى الى قلة الاستثمارات المحلية وعزوف المستثمر الاجنبي عن الدخول الى البلاد نتيجة قلة الامن والامان ومن المعروف ان رأس المال يتصف بالجبن وبالتالي احجام البنوك الدولية عن الاقراض فضلا" عن ضخامة المديونية الخارجية للعراق وما يتبعها من خدمة الدين والتعويضات فضلا" عن الى ان معظم تخصيصات الموازنات السنوية العراقية تذهب بنسبة ٦٠% كمصروفات تشغيلية مقابل ٣٠% تخصيصات استثمارية وهي نسبة لا تفي بأعباء ضخمة وبناء بلد ظروفه معروفة كالعراق، ولذا فان دراسة معوقات الاستثمار الاجنبي ومعرقلاته دراسة تحليلية بعمق يشخص عمق المشكلة .[١]

١ - مرزا ، علي ، متابعة : سوق سعر الصرف في العراق منذ إقرار موازن ٢٠١٥ . شبكة الاقتصاديين العراقيين . نشر في ١٨/٠٥/٢٠١٥ ، ص٣٨ .

الخاتمة

بينا من بحثنا المتواضع هذا أثر الايرادات النفطية في التنمية الاقتصادية في العراق تصور شمولي عن واقع القطاع النفطي في العراق فضلا" عن توضيح بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية وكذلك وسائل وسبل النهوض بواقع القطاع النفطي فضلا" عن جولات العقود والتراخيص البترولية لذا خرجنا بمجموعة ما توصلنا اليه من (استنتاجات وتوصيات) نذكر المهم منها ما يتعلق ببحثنا وكالاتي:-

الاستنتاجات

١- يعد قطاع النفط المصدر الرئيس لتوريد العملة الصعبة التي يحتاجها العراق في مخطط التنمية ولتغطية حاجاته من السلع المستوردة وحاجة القطاعات السلعية من المواد الاولية وبقية المستلزمات لإدامة الانتاج الوطني .

٢- ان زيادة ضخ النفط العراقي للخارج يؤدي الى زيادة ايراداته من العملة الصعبة وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق نمو مضطرد في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة .

٣- ظهرت امكانيات العراق الكبيرة بمواجهة الصعوبات والمشكلات التي تعرض لها طيلة زمن الحروب الاربعة المنصرمة.

٤- – يرتبط اقتصاد العراق ارتباطا" وثيقا" باداء قطاع الطاقة، وقد عانى كل منهما على مدار اربعين عاما" منصرما" من الحروب المتقطعة والعقوبات الدولية، وبالرغم من امتلاك العراق اليوم لاحد اكبر احتياطيات النفط والغاز على مستوى العالم، فانه يعاني من تدهور البنية التحتية اللازمة للاستفادة من تلك المصادر، أمَّا الصناعات القائمة على تلك المصادر تكاد تكون معدومة، فضلا" عن العجز المزمن في تلبية الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية .

٥ – النهوض بواقع القطاع النفطي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية كمردود إيجابي على القطاعات (الاقتصادية، والصناعية، والزراعة) فضلا" عن النواحي الاجتماعية – كالصحة، والتعليم.. الخ

التوصيات

١- تطوير قطاع الطاقة بصورة مترابطة ومتماسكة ومستدامة وصديقة للبيئة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية، وتبني نمو اقتصادي وطني متعدد الجوانب لتحسين مستوى معيشة المواطنين العراقيين وخلق فرص عمل جديدة، ولوضع العراق في موقع لا وضع العراق في موقع لاعب رئيسي في اسواق الطاقة الاقليمية والعالمية.

٢- على وزارة النفط تقوم بأنشاء فريق عمل لتطوير الموارد النفطية، فضلا" عن لجنة موحدة للإصلاح المؤسسي تغطي كلا" من النفط والغاز .

٣- تحسين مستوى معيشة المواطنين، مع خروج العراق من عقود من الحروب والازمات المتعاقبة، سيحتاج الى الاستثمار بكثافة في البنية التحتية، والتعليم، والصناعة، والصحة، ويجب ان يعمل قطاع الطاقة ليس فقط على توفير الموارد المالية اللازمة لهذا الاستثمار ، ولكن ايضا" الكهرباء والوقود والمواد الاولية المغذية اللازمة للحفاظ على النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية الشخصية للعراقيين كافة .

٤- بوسع العراق تنمية قطاع الصناعة التحويلية، الزراعة، الخدمات خلال فترة قصيرة نسبيا" لكن معوقات التنمية الحالية كبيرة منها: الفساد المالي والاداري المتفشي في معظم مفاصل الاقتصاد، غياب سياسة اقتصادية واضحة ورصينة، فضلا" عن حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي يعيشه البلد.

٥- لم يستطيع العراق ان يقلل من اعتماده على النفط، اقتصاد العراق اذن وحيد الجانب احادي القطب يعتمد اعتمادا" كليا" على قطاعه النفطي.

المصادر :

١- المهندس، السباهي، مضر منعم و أشراف الخبير النفطي العكيلي، د. ثامر حميد، دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من منظمة Inter newws، ص٣.

٢- صندوق النقد الدولي/ابريل/٢٠١٣، العراق، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣، ص٥

٣- المهندس مضر منعم السباهي ، واخرون، مصدر سابق ، ص٨.

٤- الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة ، ٢٠١٣ – ٢٠٣٠، ص٨ السماك، د. محمد ازهر، زكريا، عبدالحميد، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل ، ١٩٨٠ ، ص٢٤٣/ ٢٤٤.

٥- المهندس مضر منعم السباهي، واخرون ، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من قبل منظمة Inter newws مصدر سابق ، ص٣٣

٦- المهندس مضر منعم السباهي، واخرون، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من قبل منظمة Inter newws مصدر سابق، مصدر سابق، دليل صناعة النفط، ص ١٠ .

٧ – الراوي، علي عبد محمد سعيد، رسالة ماجستير في الادارة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة ، ١٩٧٨، ص٥ ، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي .

٨– سالم ، علي عبد الهادي ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد ٤ العدد ٩ ، ص ٤٦ السنة ٢٠١٢

٩– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠١٢ .

١٠- سعد كامل ، اذاعة العراق الحر ، مختصون : دخل الفرد العراقي لم يتحسن خلال ، ٢٠١٣ ، ص١٢-٣٣ .
١١- سالم ، علي عبد الهادي ، نفس المصدر السابق ص ٤٨ .
١٢- اتحاد المصارف العربية ، تطبيقات السياسة النقدية في العراق وتحقيق الاستقرار.
١٣- الصوري ، ماجد ، السياسة المالية والسياسة النقدية في العراق ، جريدة العالم ٢٥/٤/٢٠١٣
١٤- عثمان ، فاضل علي ، ٢٠١٦ سنة خريف النفط العربي ، أوائل العام ٢٠١٦ .
١٥- ليلو ، سمير حسن ، مشاكل الزراعة في العراق .... متى تنتهي ؟ موقع ايراك - بيزنيس نيوز ، ١.١.٢٠١٢
١٦- القريشي ، مدحت ، محنة الصناعة العراقية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ٣.٧.٢٠١١
١٧- النصيري ، سمير عباس ، رسالة مفتوحة الى رئيس الوزراء ، ١٧/٢/٢٠١٦ شبكة الاقتصاديين العراقيين .
١٨- الدليمي ، حيدر علي ، نبذة تاريخية عن نفط العراق ، الجزء الثالث ، موقع الحوار المتمدن ، العدد : ٢٠١١. / ٥ / ٤ ، ص٣٥٥
١٩- اتحاد المصارف العربية ، العراق تغيير انفتاح وتطوير ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد الخاص ، حزيران ، يونيو ٢٠٠٤ ، ص ٢٠ .
٢٠- القريشي ، مدحت ، الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة ومسألة سعر الصرف الدينار . شبكة الاقتصاديين العراقيين ٨/٢/٢٠١٦ .
٢١- فهمي ، رائد فهمي ، رؤى في تحديات واقع الاقتصاد العراقي الراهن " نشر بتاريخ الاثنين ٦ تموز / يوليو ٢٠١٥ ، جريدة طريق الشعب .
٢٢- مرزا ، علي ، مقترح موازنة ٢٠١٤ - الإنفاق العام والاستخدام والقطاع الخاص في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، نشر في ٠٨/٠٢/٢٠١٤، ص٢٨.
٢٣- مرزا ، علي ، متابعة : سوق سعر الصرف في العراق منذ إقرار موازن ٢٠١٥ . شبكة الاقتصاديين العراقيين . نشر في ١٨/٠٥/٢٠١٥ ، ص٣٨ .

٢٤ – رعد حسن الصرن : استعداد المستهلك السوري تقنيات الطاقة المتجددة الخضراء ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد ٢٨ العدد الأول ،جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٢ .

٢٥ – محمد باتر ، الطاقة المتجددة في العالم العربي ، مجلة افاق المستقبل للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، العدد ١١ ، هام ، 2011 .

٢٦ – حيدوسي عاشور و سفير محمد ، الطاقات المتجددة السبيل لتحقيق التنمية بعيدا عن المحروقات ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، العدد ٠٥ – أفريل ٢٠١٦ ، .

٢٧ – قادري عبد القادر ، مدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط الجزائري ، مجلة الاقتصاد التنمية ،العدد ٨ ، جامعة يحي فارس المدية ،الجزائر، ٢٠١٧ .

٢٨ – نور الدين شارف ،فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد الثاني عشر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،٢٠١٦ .

٢٩ – محمد كريم قروف ، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٠ –٢٠١٤) مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، ، العدد ٠٢ ٢٠١٦، الجزائر .

٣٠ – عبد النعيم دفرور وأخرون ، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد ٢٠١٧/١٢ ، جامعة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي ، الجزائر ، ص ص ٣,٤ .

٣١– عبد الحافظ الصاوي ، قرأه في التجربة الماليزية ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد ٤٥١ ،مصر .

٣٢ – بوش فاطمة الزهراء و خندق سميرة ، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان(الجزائر) ، ٢٠١٧ .

٣٣–غلاب فاتح وأخرون ،السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، جامعة مسيلة وغرداية الجزائر،٢٠١٧، لتنويع الاقتصادي ، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وامكانيات تحقيقه .

٣٤ –عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة ، ا العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد ٣١ ، جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠١٤ .

٣٥ – حليمي حكيمة ، ريوع النفط : بين لعنة الموارد ، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية _ قرأه تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد الخامس / جوان ٢٠١٧ ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق هراس ، الجزائر ،تاريخ قبول النشر يوم ٢٠١٦/١٢/٣٠ ، .

٣٦ – موسى باهي ، كمال روانيية ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط) ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد ، ٥ ٢٠١٦، الجزائر .